

تشجيع المنتج الوطني في إطار السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر

Encouraging the national product within the framework of the new industrial policy in Algeria

طبيي حمزة
جامعة محمد بوضياف- المسيلة - الجزائر

Hamza.taibi@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2021/06/30

تومي ابراهيم

مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال
جامعة محمد خيضر- بسكرة - الجزائر

brahim.toumi@univ-biskra.dz

تاريخ الإستلام: 2021/05/07

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المجهودات التي بذلتها السلطات العمومية الجزائرية من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، وذلك من خلال تشجيع المنتج الوطني والنهوض بالقطاع الصناعي وتطويره باعتباره قطاعا مكملا لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي يتطلب اعتماد سياسة اقتصادية يتم استخدام اجراءاتها المختلفة سواء الزرفية أو الهيكلية أو كليهما في تنمية القطاعات الاقتصادية عامة والقطاع الصناعي على وجه الخصوص نتيجة التفاعل بين توظيف الأموال مع عملية الانتاج وما يترتب عليها من زيادة التشغيل وزيادة الوعاء الضريبي.. الخ، وفي هذا الاطار فقد ركزت هذه الدراسة على موضوع تشجيع المنتج الوطني في إطار السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن الحكومة الجزائرية قامت بجهود كبيرة في سبيل تطوير المنتج الوطني الصناعي، إلا أن النتائج المحققة لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

الكلمات المفتاحية: منتج وطني، قطاع صناعي، احلال الواردات.

تصنيف JEL: L52، O14.

Abstract:

This study aims to shed light on the efforts made by the Algerian public authorities in order to achieve economic diversification and get rid of dependency on the hydrocarbons sector. through the encouragement of the national product and the advancement and development of the industrial sector as a sector complementary to the rest of the other economic sectors. which requires the adoption of an economic policy that is done The use of its various measures. whether circumstantial or structural. or both. in the development of the economic sectors in general and the industrial sector in particular. as a result of the interaction between the employment of funds with the production process and the consequent increase in employment and the increase of the tax base..Etc . In this context. this study focused on the issue of encouraging the national product within the framework of the new industrial policy in Algeria. The study concluded that the Algerian government has made great efforts to develop the national industrial product. but the results achieved did not live up to the required level.

Keywords: National product. industrial sector. import substitution.

Jel Classification Codes: L52. O14.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

اعتمدت الجزائر على القطاع الصناعي باعتباره قطاعا استراتيجيا ومكملا لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ولقد عملت السلطات العمومية منذ الاستقلال على توفير كل الشروط الضرورية لتطوير الصناعة وذلك ببناء هيكل صناعي متين يمكن الاعتماد عليه في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الناتج الداخلي الخام وتوفير مناصب الشغل. إلا أن الجهود المبذولة من طرف الحكومات المتعاقبة لم تفلح بالنهوض بالقطاع الصناعي رغم الأموال التي صرفت والقوانين والمراسيم التي تم إصدارها، وهو الأمر الذي حتم على الجزائر البحث عن استراتيجية صناعية جديدة لتحقيق التنوع الاقتصادي والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

1.1. اشكالية الدراسة: من خلال ما سبق نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتشجيع المنتج الوطني في إطار السياسة الصناعية الجديدة

في الجزائر؟ وما هي العوائق و النتائج المحققة؟

2.1. فرضيات الدراسة:

- اعتمدت الجزائر منذ عام 2007 على استراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية ترمي إلى نمو وإنعاش الاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والطويل؛
- اعتمدت الجزائر على إستراتيجية صناعية جديدة الهدف منها هو تحقيق التنوع الاقتصادي والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات؛
- يعاني القطاع الصناعي الجزائري من عدة مشاكل ومعوقات تحول دون تحقيق الاقلاع الاقتصادي الحقيقي والفعال بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومات الجزائرية المتعاقبة على مدار السنوات الأخيرة.

3.1. أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة لتسليط الضوء على استراتيجية تشجيع المنتج الوطني في ظل البحث عن التنوع الاقتصادي والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات؛
- التطرق إلى واقع القطاع الصناعي الجزائري، وكذا دراسة الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض به وتطويره؛
- التعرض للعوائق والمشاكل التي حالت دون النهوض بالقطاع الصناعي في الجزائر وكذا آليات تثمين المنتج الوطني.

4.1. منهجية الدراسة:

- من أجل الإجابة عن اشكالية الدراسة تم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي لدراسة موضوع تشجيع المنتج الوطني في إطار السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر، ولأجل ذلك قمنا بمعالجة الموضوع من خلال ثلاثة محاور هي:
- ماهية السياسة الصناعية؛
 - معالم الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر (الاستراتيجية الجديدة لإنعاش الصناعة الوطنية)؛
 - واقع وآفاق القطاع الصناعي في الجزائر ودوره في ترقية المنتج الوطني.

2. ماهية السياسة الصناعية:

1.2. تعريف السياسة الصناعية:

تعرف السياسة الصناعية على أنها: "مجموعة من الأدوات التي تستخدمها الحكومة مثل التعريفات الجمركية وغير الجمركية، والدعم وسعر الصرف والائتمان الصناعي، وأسعار الفائدة... إلخ، للتأثير على القرارات الصناعية والسلوك الصناعي وحماية الصناعات الناشئة. وتهدف هذه السياسة إما إلى إحلال المنتجات المحلية محل المستوردة (سياسة إحلال الواردات)، أو تشجيع الصادرات الصناعية (سياسة تشجيع الصادرات) أو كلاهما معا" (الكواز، 2010، صفحة 01).

كما يقصد بالسياسة الصناعية: "أي نظام حكومي أو قانوني يشجع عملية تجارية، أو استثمارية في مجال صناعة ما أو التدخل في سياسة التنمية الصناعية لهوض الحكومة باقتصادها".

2.2. مزايا قطاع الصناعة:

بسبب المزايا التي تتميز بها الصناعة عن بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى فإنها تلعب دورا متميزا في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية من خلال العوامل التالية (القرشي، 2005، الصفحات 39-41):

- يؤدي نمو وتوسع الصناعة السريع نسبيا إلى ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يعمل على تعديل وتوازن الهيكل الاقتصادي المشوه؛
- تساهم معدلات الإنتاجية المرتفعة نسبيا في القطاع الصناعي في تعجيل نمو الدخل الوطني من خلال علاقات التشابك والترابط بين الصناعة والقطاعات الأخرى، لهذا فإن الدول النامية تنظر إلى التصنيع كوسيلة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي والدخل الوطني، حيث كثيرا ما يربط البعض بين كل من التقدم والثروة في الدول المتقدمة وبين تقدمها في الميدان الصناعي، وكذا تأخر و فقر الدول النامية وتركيزها على الزراعة وإنتاج السلع الأولية، وذلك نتيجة الإنتاجية المرتفعة للعمل في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى نظرا لقدرة القطاع الصناعي على استيعاب منجزات العلم والتكنولوجيا واستخدام الآلات والمعدات المتطورة؛
- تلجأ الدول النامية للتصنيع باعتباره أحد الوسائل الأساسية لإيجاد فرص عمل والتخفيف من حدة البطالة، حيث أن معدلات النمو السكاني في هذه الدول تفوق معدلات نمو فرص التشغيل المتاحة؛
- يوفر القطاع الصناعي العديد من السلع الصناعية التصديرية ويقلل من استيراد مثل هذه السلع مما ينعكس بشكل إيجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ويوفر النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية، كما أن عجوزات ميزان المدفوعات تعتبر كمبرر لتبني سياسة التصنيع من أجل إحلال الواردات، كما يوفر التصنيع قدرا من المرونة للاقتصاد الوطني والقابلية على التكيف على عكس الاعتماد على عدد محدود من السلع الأولية التصديرية؛
- يعتبر التصنيع من الوسائل الضرورية في تطوير القطاع الزراعي ورفع مستوى الإنتاجية فيه باعتباره من القطاعات الرئيسية والمهمة في اقتصادات الدول النامية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال استخدام الآلات والمعدات الزراعية والأسمدة والمبيدات... إلخ، لذلك لا يمكن تصور تطور الزراعة دون تصنيع كما لا يمكن تصور توسع وتطور صناعي دون تطوير وتوسيع الإنتاج الزراعي الذي يمد الصناعة بما تحتاجه من مواد خام ومواد غذائية؛

3.2. أنواع السياسة الصناعية:

اعتمدت غالبية الدول النامية بعد استقلالها على انتهاج سياسة التصنيع، باعتباره أحد الأساليب السريعة لتحقيق قفزات سريعة للنمو وتحقيق ارتفاعات سريعة في الدخل، وقد تم تبني نوعين من السياسات الصناعية: الأولى سياسة إحلال الواردات، والثانية سياسة تشجيع الصادرات، علما أن هناك ترابط بين الإتجاهين.

1.3.2. سياسة احلال الواردات:

تتضمن هذه السياسة انشاء صناعات محلية لانتاج منتجات كانت تستورد سابقا، ويتم ذلك من خلال إيجاد حواجز جمركية وغير جمركية ضد استيراد السلع الأجنبية المماثلة. وقد اعتبرت الصناعات الاستهلاكية كصناعات مرشحة بالمقام الأول لتطبيق هذه السياسة، وذلك لعد تعقدها تكنولوجيا، ولتوفر الطلب المحلي على منتجاتها، على أمل أن يتم احلال الصناعات المتعلقة بالسلع الوسيطة والرأسمالية لاحقا (الكواز، 2010، صفحة 06).

وترتكز هذه السياسة في الأساس على إنتاج صناعات محلية تنتج سلع استهلاكية مستوردة، وتتم عبر انتهاج سياسة الحماية الجمركية وغيرها ضد السلع المستوردة المماثلة، حيث أن المواد الاستهلاكية هي المستهدفة بالدرجة الأولى من خلال هذه السياسة، ذلك لعدم تعقدها في استخدام التكنولوجيا المتطورة فيها، إضافة إلى إمكانية التصريف والاستهلاك للسلع المنتجة، وقد ظهرت فيما بعد بعض السلبيات في هذا النموذج وأبرزها:

- إن المستفيدين الأساسيين من هذه السياسات هي الشركات الكبيرة الخارجية التي دخلت في شراكة مع الشركات الوطنية حيث استفادت من نظام الحوافز الممنوحة لا سيما الإعفاءات الضريبية على الاستثمارات، مما وفر لها أرباحا ضخمة تم تحويلها للخارج؛
- صعوبة استمرار الصناعات المحلية المحمية من دون استيراد المواد الصناعية الوسيطة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنفاق والضغط على الموازنات مما أثر على ميزان المدفوعات، وفي المقابل فقد تركزت المشاريع المقامة على الصناعات ذات الحاجات الرأسمالية العالية؛
- ويهدف تشجيع استيراد المواد الصناعية الخارجية بأسعار مقبولة بالنسبة للسوق المحلي لجأت الحكومات إلى تحديد سعر صرف العملات بشكل مبالغ فيه مما أظهر نتائج عكسية أبرزها: زيادة أسعار الصادرات مما أفقدها القدرة على المنافسة، تفاقم مشكلة توزيع الدخل بين الصناعيين المحليين والمستثمرين الأجانب من جهة والمنتجين الزراعيين الذين يعانون من تدهور أسعار منتجاتهم مع استمرار دفعهم للضرائب التي عادة ما يعفى منها الصناعيون كجزء من سياسات الدعم الصناعي؛

- تعد سياسة إحلال الواردات من بين أفضل السياسات التي تساعد في خلق اقتصاد منتج، وأكثر صمودا أمام العقبات المستقبلية، ويمكن تعريف سياسة إحلال الواردات بأنها سياسة تهدف إلى إنشاء صناعات وطنية قادرة على إيقاف أو تقليل السلع المستوردة لصالحها.

2.3.2. سياسة تشجيع الصادرات:

في ظل التشوّهات الاقتصادية التي من المحتمل أن ترافق تطبيق سياسة احلال الواردات، انتجت العديد من البلدان النامية سياسة صناعية أخرى تقوم على استهداف السوق الخارجي بدلا من السوق المحلي، ولا يعن بأن سياسة تشجيع الصادرات هي مرادفة لسياسات تحرير التجارة الخارجية.

ويعتقد المدافعون عن سياسة تشجيع الصادرات بأنها تؤدي إلى تحقيق نمو أفضل من نظيرتها سياسة الاحلال الواردات، لأنها توفر حوافز متشابهة للمبيعات الصناعية المحلية ولأغراض التصدير، وبالتالي تؤدي إلى تخصيص الموارد بناء على الميزة النسبية، بالإضافة إلى أنها تقود لمزيد من استخدام الطاقة الانتاجية، كما أنها تسمح باستغلال وفورات الحجم وتساعد في الوصول إلى المزيد من التطورات التكنولوجية كاستجابة للتنافس الدولي، وتساعد كذلك في توفير المزيد من فرص العمل في الاقتصادات كثيفة العمالة (الكواز، 2010، الصفحات 06-07).

وتستخدم السياسات الصناعية عدة أدوات لتشجيع الصادرات وأبرزها: تخفيضات وإعفاءات ضريبية، خفض فوائد القروض الصناعية وتمويل وتأمين الصادرات، توفير مناطق صناعية للصناعات التصديرية، إجراءات وتسهيلات جمركية إنشاء مؤسسات ذات صلاحيات واسعة لإنجاز معاملات التصدير، إعانات أخرى كخفض أسعار الكهرباء والطاقة والماء المستعملة في السلع التصديرية، والجدول التالي يعرض عددا من أدوات السياسة الصناعية التي عادة ما تستخدم في مجال تشجيع الصادرات:

الجدول رقم (01): بعض أدوات سياسة تشجيع الصادرات المنتجة في الدول المصنعة حديثا

نوع الأداة	توصيفها
إعفاءات ضريبية/ استعادة رسوم استثناءات ضريبية	- تخفيض نسبة معينة من الضرائب المفروضة على دخل الشركة الصناعية الذي يغري إلى الأرباح المتأتية من الصادرات؛ - مخصصات لاهتلاك رأس المال؛ - إعفاءات كاملة من الضرائب غير المباشرة على الصادرات؛ - إعفاءات من الضرائب الجمركية المفروضة على السلع الرأسمالية المستخدمة في إنتاج سلع مصدرة.
قروض وتمويل وتأمين الصادرات	- تمويل نفقات ما قبل الشحن للسلع المصدرة، - اصدار خطابات اعتمادات مستندية (I/C)؛ - أسعار فائدة مخفضة على القروض الصناعية؛ - قروض بدون فوائد على الأموال المقترضة لغرض استثمارها في فرص تصديرية؛ - تمويل نفقات ما بعد الشحن.
إعانات أخرى	- أسعار مخفضة للكهرباء والطاقة والماء للأنشطة التصديرية.
استثمارات في البنية التحتية	- توفير مناطق صناعية للصناعات التصديرية.
إجراءات جمركية	- تسهيل إجراءات الجمارك والتعامل مع جهة موحدة، - تسهيل إجراءات تحديد قواعد المنشأ؛ - استثناء السلع المصدرة من الإجراءات الجمركية الاعتيادية.
الدعم المؤسسي	- إنشاء أجهزة ذات صلاحيات واسعة لإنجاز كافة الإجراءات الخاصة بالتصدير.

المصدر: أحمد الكواز، السياسات الصناعية، سلسلة جسر التنمية، العدد: 03، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010، ص: 07.

3. معالم الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر (الاستراتيجية الجديدة لإنعاش الصناعة الوطنية):

1.3. دوافع اختيار الاستراتيجية الصناعية الجديدة:

تعمل السلطات في الجزائر من أجل بناء وتنفيذ استراتيجية وسياسات صناعية ترمي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وتمثل هذه الاستراتيجية الإطار النظري الموجهة للسياسة الصناعية الجديدة التي اعتمدها الجزائر بداية من 2007 وهذه الاستراتيجية تكون بمثابة دافع نحو إعادة انبعاث للنسيج الصناعي.

تسعى الاستراتيجية الصناعية إلى جعل الاقتصاد الوطني في حالة قابلة للتصنيع بالاعتماد على الوسائل الداخلية وبتلقائية، وذلك من خلال (عايشي، 2009، صفحة 228). وضع حد لأزمة الأداء السلبي للصناعة الجزائرية، وكيفية تقليص عوامل الهشاشة التي ظهرت نتيجة تراكم السياسات السابقة، والتي ما زالت تعاني منها الصناعة اليوم، والمتمثلة في خمسة عوائق:

- ضعف كثافة النسيج الصناعي؛
- التوجه الأوحده للصناعة نحو السوق الداخلية التي تعرف تقلصا متزايدا، ولا توفر التمويل اللازم للمؤسسات الصناعية؛
- الارتباط القوي للصناعة بالخارج للتزود بالمواد الأولية الضرورية والسلع النصف مصنعة وقطع الغيار؛
- التأخر التكنولوجي والتحكم الضعيف في أساليب الإنتاج؛
- محدودية أساليب الإدارة والتسيير والتأخر الكبير في المناهج الحديثة للتسيير.

2.3. أسباب اعتماد الجزائر على الاستراتيجية الصناعية الجديدة:

- لقد تبنت الجزائر هذه الاستراتيجية نتيجة ضعف النسيج الصناعي الوطني، وكذا الاختلالات الهيكلية المسجلة نتيجة السياسات السابقة، ونتيجة لأسباب عديدة، أهمها:
- النتائج الضعيفة التي تحققت في الصناعة الوطنية منذ أزيد من عقدين كاملين، حيث أن القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج المحروقات في تراجع مستمر؛
 - التنوع الاقتصادي والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات بصفته موردا، والتي تسمح بضمان النمو على المدى المتوسط والبعيد؛
 - التحولات الكبيرة المسجلة على مستوى الصناعة العالمية، جعلت النمط الصناعي الجزائري يحتاج إلى عصنة وتحديث ويقتصر على إنتاج مواد بعيدة عن المنافسة العالمية، وضعف استغلال القدرات من جهة أخرى.
- لما الأهداف المتوخاة من الاستراتيجية الصناعية الجديدة هي:
- تحقيق فائض في الميزان التجاري للقطاع الصناعي التحويلي من خلال تنوع الصادرات الصناعية.
 - تحضير الصناعة الجزائرية لإنجاح اندماجها في السوق العالمية، وهذا بتثمين المزايا التنافسية والعمل على التنمية التدريجية للنشاطات الصناعية الموجهة للتصدير، والتي بإمكانها تنوع الموارد المتراكمة للاقتصاد الوطني؛
 - رفع حصة القطاع الخاص في الصناعة، وذلك من خلال القيام بإجراءات تحفيزية للاستثمارات الجديدة.
- ### 3.3. توجهات الاستراتيجية الصناعية الجديدة: إن المشروع الخاص باستراتيجية وسياسة إنعاش وتنمية الصناعة الوطنية، نتاج الجلسات الوطنية التي عقدت أيام 26 و 27 و 28 فيفري 2007 وهذا بمشاركة واسعة لمجمل الأطراف المعنية بالموضوع، وقد سمح الحوار والنقاش الذي تم بشأن وضع الاستراتيجية بتحديد التوجهات الأربعة الهامة التالية (القادر، 2018، صفحة 04):
- تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية؛
 - تحديد مبادئ الاستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية؛
 - ضرورة سياسة تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

• ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها بداية من التسعينات وبالخصوص الإصلاح البنكي بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك، لذا تندرج استراتيجية إنعاش الصناعة وتطويرها ضمن الاستراتيجية الشاملة التي تقوم على تصور ونظرة جديدة للاقتصاد، وترتكز هذه الاستراتيجية على حرية المبادرة وعلى ترشيد الاقتصاد وتعزيز منظومة التضامن والتكافل الاجتماعي، وتهدف إلى التطوير المكثف لنشاطات صناعية مرتبطة ضمن الهدف المتمثل في السير نحو الازدهار.

وتشكل الصناعة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني لما يتوفر عليه البلد من موارد هامة للتصنيع، ويندرج اختيار الصناعة كقطاع استراتيجي تحت الأسباب الأربعة التالية على الأقل، وهي (عايشي، 2009، صفحة 04):

- الصناعة من حيث القوة هي القطاع الذي يقطر الجهاز الإنتاجي الوطني ومهيكله، ويتحقق بفضلها تعميم الأنشطة والتشغيل في سائر القطاعات الاقتصادية الوطنية خاصة منها قطاع الفلاحة وقطاع الخدمات؛
- الصناعة هي حاضنة تكنولوجية من حيث قدرتها على إنتاج الابتكارات التقنية وتعميمها على كل الاقتصاد؛
- الصناعة هي أفضل ضمان للنمو المستقر بعيدا عن التقلبات المفاجئة في إنتاج المحروقات وأسعارها؛
- الصناعة تدعم البلاد والمؤسسات الوطنية في المفاوضات العالمية.

4. واقع وآفاق القطاع الصناعي في الجزائر ودوره في ترقية المنتج الوطني:

1.4. مساهمة القطاع الصناعي الجزائري في الاقتصاد الوطني:

لقد سعت الجزائر في إطار الاستراتيجية الصناعية الجديدة، إلى تقديم الدعم والمساندة لمنتجها الوطني وهذا إدراكا منها للتأثير الإيجابي الكبير لدعم المنتجات الوطنية على مختلف جوانب الحياة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية)، وقد استخدمت مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهدافها والوصول لغاياتها في دعم المنتجات المحلية.

وقد تعددت أوجه وأشكال السياسات المتبعة في دعم المنتج الوطني، إلا أنه يمكن تصنيفها في ثلاثة إطارات رئيسية: تطوير المنتج الوطني من حيث السعر والجودة لتعزيز تنافسيته وزيادة حصته في الأسواق المحلية والدولية، كما لجأت إلى أسلوب احلال الواردات من خلال اتباع مجموعة من السياسات أو الاجراءات الحمائية، بحيث يؤدي انخفاض الواردات إلى التوسع في الانتاج الوطني، كما اهتمت بتنمية الصناعات التصديرية عبر توفير أشكال مختلفة من معونات التصدير.

شهد القطاع الصناعي دفعة جيدة في 2017 بفضل إطلاق عدة مشاريع في عدة شعب على رأسها قطاع السيارات متبوع بصناعات الإسمنت والصلب غير أن المناولة في مقابل ذلك لم تستطع إلى الآن بلوغ الحركة المنشودة. والجدول التالي يمثل تطور الناتج المحلي الاجمالي في القطاع الصناعي خلال الفترة (2014 – 2019):

الجدول رقم (02): تطور الناتج المحلي الاجمالي في القطاع الصناعي خلال الفترة (2014 – 2019)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القطاع الصناعي (مليون دولار)	8.837716	4.919370	7.989742	1.1062007	4.1130257	0.294571
معدل نمو القيمة المضافة في القطاع الصناعي (%)	0.4	0.5	7.3	5.4	8.3	6.4
الناتج الداخلي الخام PIB (مليون دولار)	9.14490178	6.13812763	0.14465462	2.15529632	6.17164033	4.4241946

p p: 12 – 16.. Algérie. N°859. Les Comptes Nationaux Trimestriel - 51er trimestre 2019. Source : ONS

* تمثل الربع الأول من عام 2019

من خلال الجدول السابق، نلاحظ تطور حجم مساهمة قطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2014 – 2019)، حيث بلغ ما قيمته 8.837716 مليون دج عام 2014 ليبلغ 4.1130257 مليون دج عام 2018، وهذا يعكس اهتمام الدول الجزائر لتطوير القطاع الصناعي من خلال تقديم الدعم المالي واصدار قوانين وتشريعات لتطوير الاستثمار في القطاع الصناعي خصوصا في قطاع تركيب السيارات، ويأتي توجه السلطات في الجزائر نحو تعزيز دور القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني في سياق معالجة بعض التحديات الجوهرية وفي مقدمة ذلك موضوع مناصب الشغل، نظرا لقدرة هذا القطاع على خلق عدد كبير من فرص العمل عبر استقطاب مشاريع متنوعة.

والجدول التالي يمثل تطور المشاريع الاستثمارية المصريح بها خلال الفترة (2002 – 2017) من قاعدة بيانات للوكالة

الوطنية لتطوير الاستثمار:

الجدول رقم (03): تطور المشاريع الاستثمارية المصريح بها خلال الفترة (2002 – 2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة بمليون دج	النسبة (%)	مناصب الشغب	النسبة (%)
الزراعة	1342	2.12	260750	1.82	55240	4.49
البناء	11031	17.44	1331679	9.31	242428	19.68
الصناعة	12698	20.08	8373763	58.56	538558	43.73
الصحة	1093	1.73	221383	1.55	25968	2.11
النقل	29267	46.28	1164966	8.15	158780	12.89
السياحة	1266	2	1228830	8.59	77158	6.26
الخدمات	6531	10.33	1272057	8.9	125014	10.15
التجارة	2	0	10914	0.08	4100	0.33
الاتصالات	5	0.1	436322	3.05	4348	0.35
المجموع	63235	100	14300664	100	1231594	100

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissemeent?id=395>

2021/03/18 تاريخ الإطلاع: 2021/03/18

من خلال الجدول أعلاه، يمكن القول أن قطاع الصناعة في الجزائر استحوذ على النسبة الأكبر في توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2002 – 2017) بنسبة 43.73%. من بين مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا بسبب الاستراتيجية الصناعية الجديدة التي اعتمدها الجزائر بهدف تنويع مصادر التمويل والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات. فقطاع الصناعة يمتاز عن بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى بكثافة عنصر العمل، وضخامة الانتاج، لذا يحتل قطاع

الصناعة أهمية متزايدة في الاقتصاد الوطني وفي دفع التنمية، لذلك نجد كثير من البلدان تعتمد على نمو قطاع الصناعة في علاج مشكلات البطالة.

2.4. الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتشجيع المنتج الوطني في إطار السياسة الصناعية الجديدة:

1.2.4. المراسيم والقوانين التشريعية الصادرة بهدف تشجيع المنتج الوطني في إطار السياسة الصناعية في الجزائر:

عرفت الجزائر بعد انخفاض الكبير في أسعار النفط منتصف عام 2014 عدة مراسيم وقوانين لتنظيم عملية التجارة الخارجية بهدف تخفيض فاتورة الاستيراد والتقليل من عجز ميزان التجاري، وهذا من خلال تبني سياسات تجارية حمائية وتوطين المنتوجات الأجنبية وكذا تشجيع المنتج الوطني:

❖ مرسوم تنفيذي رقم 15-306 يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع:

يعتبر المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 6 ديسمبر 2015 والصادر في الجريدة الرسمية المحدد لشروط وكيفيات تطبيق نظام رخص الاستيراد أو التصدير من بين القرارات الحاسمة والجريئة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لتنظيم التجارة الخارجية، وضع حد للزيف الحاد الذي أصاب الخزينة العمومية لسنوات طويلة بسبب الاستيراد المكثف لكل أنواع السلع الاستهلاكية رغم أن الكثير منها يصنع مثله بالجزائر، حيث نصت المادة 02 على ما يلي: "تخضع المنتوجات والبضائع المستوردة أو المصدرة في إطار أنظمة الرخص المذكورة في المادة الأولى أعلاه، إلى ترخيص مسبق يسهى حسب الحالة "رخصة الاستيراد" أو "رخصة التصدير" (الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 15-306، 2015، صفحة 08).

وكانت الحكومة تأمل أن يساهم قرار فرض رخص الاستيراد في تنظيم قطاع الواردات الذي لم تضبطه قيود طيلة السنوات الماضية عملاً بمبدأ حرية التجارة فكان متاحاً للمتعاملين الاقتصاديين توريد ما رغبوا من سلع ومن شتى أنحاء العالم، مما سبب في إغراق الأسواق المحلية بكل أنواع السلع الاستهلاكية وبكميات كبيرة تتجاوز الاحتياجات، وكانت النتيجة تضاعف فاتورة الاستيراد التي أثقلت كاهل الخزينة العمومية. كما كانت تأمل أن يفسح القرار المجال لانعاش الصناعة المحلية وإعادة الاعتبار للسلع الجزائرية التي عانت طويلاً من منافسة المنتجات الأجنبية غير العادلة.

❖ مرسوم تنفيذي رقم 18-02 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 7 يناير سنة 2018، يتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد:

أعلنت الحكومة إلغاء نظام رخص الاستيراد المطبق منذ 2016، وذلك اعتباراً من العام 2018، لكونه أثبت محدوديته وأنه نظام بيروقراطي يفتقد للشفافية فضلاً عن تسببه في تذبذب السوق من حيث التموين بالسلع، حيث تم تعليق استيراد قرابة 900 منتج ابتداءً من يناير 2018 في سياق التأطير الجديد للتجارة الخارجية، ويتعلق الأمر على الأخص بالفواكه الجافة والاجبان (منتجات كاملة) والفواكه الطازجة (باستثناء الموز) والخضر الطازجة (باستثناء الثوم) واللحوم باستثناء بعض الاصناف مثل لحوم البقر والتونة... إلخ، ويأتي هذا القرار في إطار سياسة الحكومة الرامية إلى استعادة توازن ميزان المدفوعات، كما يهدف هذا الاجراء حسب الحكومة إلى تحسين تنافسية المنتجات المحلية مقارنة بنظيرتها المستوردة وأيضا بتعزيز الإيرادات المالية المحصلة من عمليات استيراد بعض المنتجات الكمالية.

وتنص المادة على ما يلي 01: "تستبدل قائمة البضائع الخاضعة للتعليق المؤقت عند الاستيراد الواردة في ملحق

المرسوم التنفيذي رقم 18 - 02 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1439 الموافق لـ 7 يناير سنة 2018 والمذكور أعلاه بالقائمة المرفقة بهذا المرسوم" (الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 18-02، 2018، صفحة 04).

❖ مرسوم تنفيذي رقم 139-18 مؤرخ في 21 مايو سنة 2018، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 02-18 المؤرخ في 7 يناير سنة 2018 والمتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد:

أكدت الحكومة من خلال اصدار المرسوم التنفيذي رقم 139-18 أن السلع الخاضعة لنظام تقييد الاستيراد لا تمثل قائمة جديدة وإنما تحيينا للقائمة الأولية الملحقه في المرسوم التنفيذي رقم 02-18. حيث أصبح من الضروري إجراء بعض التعديلات على قائمة السلع المعلقة مؤقتا لدى الاستيراد بهدف حذف بعض المنتجات التي تشكل مدخلات للأداة الإنتاجية من القائمة وإضافة بعض السلع كاملة الصنع، والتي يغطي فيها الإنتاج المحلي حاجيات السوق بشكل واسع. وعليه، فإن قائمة السلع المعلقة مؤقتا لدى الاستيراد كانت محل تحيين.

وعليه فإن قائمة البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد المذكورة في الملحق المرسوم التنفيذي 02-18 تم تعويضها بالقائمة الملحقه في المرسوم التنفيذي رقم 139-18، وهذا ما نصت عليه المادة 01: "تستبدل قائمة البضائع الخاضعة للتعليق المؤقت عند الاستيراد الواردة في ملحق المرسوم التنفيذي رقم 02-18 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1439 الموافق لـ 7 يناير سنة 2018 والمذكور أعلاه، بالقائمة المرفقة بهذا المرسوم" (الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 139-18، 2018، صفحة 03).

كما كشفت الحكومة أنه تم اقتراح في مشروع قانون المالية التكميلي 2018، إنشاء نظام جديد لتنظيم الواردات وحماية ميزان المدفوعات من خلال وضع رسوم إضافية للحماية المؤقتة بدلا من تعليق المؤقت للاستيراد، وأضافت الوزارة انه سيتم فرض رسم إضافي مؤقت للضمانات كما في حالة الرسوم الجمركية بمعدلات رادعة للغاية بين 30 و 200 بالمئة.

❖ مرسوم تنفيذي رقم 12-19 المؤرخ في 24 جانفي 2019، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 02-18 المؤرخ في 7 يناير 2018 والمتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد:

أصدرت الحكومة بتاريخ 27 يناير 2019 قرارا آخر يحدد قائمة البضائع (1095 منتج) والتي يمكن أن يتم استيرادها لكنها خاضعة للرسم الإضافي المؤقت الوقائي بنسب تتراوح بين 30 في المائة و 200 في المائة، حيث تم تعديل المرسوم التنفيذي لـ 7 يناير 2018 المتضمن البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد بمرسوم تنفيذي نشر في الجريدة الرسمية رقم 6 بتاريخ 27 يناير 2019، بالإضافة الى ذلك، تم استبدال قائمة البضائع الخاضعة للتعليق المؤقت عند الاستيراد المذكورة في ملحق المرسوم التنفيذي لشهر يناير 2018 بقائمة أخرى أصغر.

حيث نصت المادة 01: "تستبدل قائمة البضائع الخاضعة للتعليق المؤقت عند الاستيراد، المذكورة في ملحق المرسوم التنفيذي رقم 02-18 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1439 الموافق لـ 7 يناير سنة 2018 والمذكور أعلاه، بالقائمة المرفقة بهذا المرسوم" (الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 12-19، مرسوم تنفيذي رقم 12-19 المؤرخ في 24 جانفي 2019، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 02-18 المؤرخ في 7 يناير 2018 والمتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد، 2019، صفحة 06).

كما تم تأسيس رسم وقائي إضافي مؤقت، يطبق على البضائع المستوردة، بنسبة تتراوح بين 30% و 200% وسيتم تطبيق هذه النسبة على المنتجات الفاخرة المستوردة، التي ستكون خاضعة للرسم بدلا من منعها، الأمر الذي ستترتب عنه إيرادات بالنسبة للخزينة. ولجأت الحكومة الى الرسم الوقائي المؤقت بهدف ترشيد الإيرادات التي تبقى تشكل فاتورة جد ثقيلة بالنسبة لاحتياجات البلاد من الصرف حسبها.

3.4. الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية على مستوى تحسين المناخ الاستثماري:

عملت الحكومات الجزائرية المتعاقبة في السنوات الأخيرة على تقديم دعم وامتيازات و ضمانات لتوفير مناخ ملائم للاستثمار للنهوض بالقطاع الصناعي، من خلال تركيز وزارة الصناعة والمناجم على نظام من المزايا الرامية لتشجيع المتعاملين على الاستثمار في هذا المجال، ويتعلق الأمر أولاً بالمزايا الممنوحة للمستثمرين في إطار قانون الاستثمار لفترة تتراوح من 3 إلى 10 سنوات. (Ministre de l'Industrie et des Mine, 2018, pp. 07-08):

- المزايا الضريبية والاعانات الممنوحة للمؤسسات التي تنشط في مجال المناولة، والتي تستفيد بشكل خاص من الاعفاء على الرسم على القيمة المضافة (TVA)؛
- اعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) والرسم على النشاط المهني (TAP) والرسم العقاري على الممتلكات العقارية الواقعة ضمن نطاق الاستثمار؛
- كما يتم منح تخفيض معدل الفائدة المطبق على القروض البنكية الموجهة للمستثمرين في هذا المجال؛
- وبالإضافة إلى هذه المزايا الممنوحة إلى كل استثمار يتم انجازه في الجزائر، يستفيد المناولون من مزايا خاصة بهم ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بإعفاء لمدة خمس سنوات من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة على المكونات والمواد الأولية المستوردة أو المقتناة محلياً من طرف مناولين يعملون في تصنيع منتجات وتجهيزات خاصة بالصناعة الميكانيكية والالكترونية والكهربائية.

كما تلتزم وزارة الصناعة بدعم المناولين لتحسين قدراتهم التقنية والتكنولوجية والتسييرية والمالية التي تسمح لهم بتوفير منتجات مطابقة للمعايير الدولية وحسب الاعتمادات والتصديقات التي يمنحها الآمرون.

فعلى سبيل المثال، فإن قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديد، الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2017 خصص حيزاً كبيراً لترقية المناولة حيث يحتوي على اجراءات تحفيزية وتقنية، بموجب هذا القانون، تم انشاء مراكز تقنية صناعية لتوفير الدعم والمرافقة التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة بغرض الحصول على الاعتماد والتصديق على منتجاتها، وتشكل الصناعات الميكانيكية لا سيما السيارات محركاً للنمو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعمل كمؤسسات مناولة وناقلة للابتكار والتطوير التكنولوجي.

ولإنشاء بيئة ملائمة في محيط هذه الصناعة الناشئة، فرضت السلطات العمومية على وكلاء السيارات انجاز استثمار يخص نشاطاً صناعياً أو شبه صناعياً أو أي نشاط آخر متعلق بقطاع السيارات، كما تم وضع دفتر شروط لتنظيم نشاط تركيب المركبات.

وتتعهد شركة الانتاج في إطار هذا الدفتر على بلوغ نسبة اندماج للقطع المصنعة محلياً تقدر بـ 15% على الأقل بعد السنة الثالثة من النشاط (ابتداء من تاريخ نشر دفتر الشروط) ومن 40% إلى 60% بعد السنة الخامسة (Ministre de l'Industrie et des Mine, 2018, p. 08).

تواصل وتيرة نمو الاستثمارات في القطاع الصناعي، حيث شهدت سنة 2018 تسجيل حوالي 2300 مشروع على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بقيمة تفوق 1000 مليار دج سمحت بخلق 92 ألف منصب شغل، وقد استهلكت كل من فروع الحديد والصلب، الميكانيك، الكهرباء والإلكترونيك، الصناعات الغذائية، الكيمياء والبلاستيك 770 مليار دج وهو ما يعكس حيويتها (Ministre de l'Industrie et des Mine, 2018, p. 08).

تشجيع المنتج الوطني في إطار السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر

وتشير التقديرات الى أن معدل النمو بلغ 1.5%، منخفضا عن المستوى المتوقع البالغ 2.5% في أكتوبر، وفي نهاية جانفي 2019 بلغت نسبة جمع الأموال المتراكمة في إطار التمويل غير التقليدي 6556 مليار دج، وهو ما يمثل 31.1% من إجمالي الناتج المحلي، وأعلى من عجز الميزانية العامة المتراكم لعامي 2017 و 2018 والذي سجل 2793 مليار دج، كما بلغ معدل البطالة 11.7% في سبتمبر 2018 وهو المستوى نفسه في عام 2017 (مجموعة البنك الدولي، 2019، صفحة 146).

4.4. أثر استراتيجية تشجيع المنتج الوطني في إطار السياسة الصناعية في الجزائر على الميزان التجاري:

رغم التحسن الملحوظ في قيمة صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات إلا أن ذلك يبقى رقما ضئيلا مقارنة بصادرات قطاع المحروقات التي تهيمن بأكثر من 90% من حجم الكلي للصادرات، في حين عرفت قيمة الواردات انخفاضا محسوسا وهذا نتيجة اجراءات التقشفية المتخذة من طرف الجزائر، وكذا تطبيق سياسة احلال الواردات والتي قلصت فاتورة الاستيراد من 58580 مليون دج عام 2014، إلى 46197 مليون دج عام 2018، والجدول التالي يوضح تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2010 – 2019):

الجدول رقم (04): تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2010 – 2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات	57053	73489	71866	64974	62886	34668	30026	35191	41783	13332.16
الواردات	40473	47247	50376	55028	58580	51702	47089	46059	46197	60.15174
رصيد الميزان التجاري	15580	26242	21490	9946	4306	17034	17063	10868	4414	1842.43

الوحدة: مليون دولار

إحصائيات لفترة أربعة أشهر الأولى لعام 2019.

Statistiques Du Commerce Extérieurs De L'Algérie..Source : Direction Générale des Douanes

5.4. معوقات تطور القطاع الصناعي في الجزائر:

بالرغم من توافر الجزائر على قدرات وامكانيات طبيعية وبشرية كبيرة، وكذا والجهود المبذولة والممنوحة من طرف الحكومات الجزائرية المتعاقبة على مدار السنوات الأخيرة، إلا أن القطاع الصناعي الجزائري يعاني من عدة مشاكل ومعوقات حالت دون أن يقوم بالدور المنوط به في نمو الاقتصاد الوطني والمساهمة الفعالة في خلق فرص شغل وبالتالي الخروج من دائرة التخلف والتبعية للخارج.

ويمكن استعراض أهم المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي الجزائري كالآتي (باية، 2017، الصفحات

84-87):

✓ عدم ملائمة مواقع المصانع:

إن مواقع الانتاج لمعظم المؤسسات الصناعية في الجزائر تقع داخل المدن الكبرى وخاصة في المناطق الساحلية، وهي موزعة ومشتتة في المناطق التجارية والسكنية مما خلق فوضى في النسيج الصناعي حال دون ترابط مختلف فروع الصناعات المختلفة.

✓ عوائق متعلقة بالخدمات:

يواجه القطاع الصناعي مشاكل تتعلق بالخدمات الضرورية والبنية التحتية، والتي لا غنى عنها منها: المياه، الكهرباء المجاري، الاتصالات، النقل...إلخ، كل هذه الخدمات أصبحت ضرورية للنهوض بالقطاع الصناعي.

✓ عوائق متعلقة بالعمارة الصناعي:

يرجع هذا بالخصوص لعدم كفاية الأراضي في المناطق الصناعية المتمركزة داخل المدن الكبرى في المناطق الساحلية، بالإضافة لارتفاع أسعارها، كما أن غياب سوق عقاري فعال أدى لنشوء المضاربات حول العقار بصفة عامة والعقار الصناعي بصفة خاصة وصعوبة التحقق من ملكيته الحقيقية.

✓ عوائق تتعلق بنقص التمويل:

يواجه الجهاز الانتاجي صعوبات توفير مصادر التمويل وهذا نتيجة لغياب جهاز مصرفي وسوق رؤوس أموال، قادر على تمويل إقامة صناعات جديدة أو صناعات قائمة، مما نتج عنه اعتماد المؤسسات الصناعية على التمويل الذاتي مما نجم عن ذلك قلة حجم الاستثمارات وصغر حجم المصانع والأيدي العاملة؛

✓ عوائق متعلقة بأسعار المواد الأولية:

ارتفاع أسعار المواد الأولية بحكم انخفاض العملة الوطنية، وكذلك لجوء بعض الفروع الصناعية إلى الاعتماد على السوق الخارجية في استيراد بعض امن المواد الخام.

✓ عوائق متعلقة بالتسويق:

تعتبر مشاكل التسويق من أبرز العوائق والمشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي سواء على المستوى المحلي أو الدولي من خلال تسويق وتصدير المنتجات المصنعة، وهذا بسبب صغر حجم السوق المحلية وعجزها عن استيعاب الانتاج المحلي وضعف الطلب الداخلي للمستهلكين بسبب انخفاض القدرة الشرائية، وكذا المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة بين المنتجات المصنعة محليا والمنتجات المصنعة خارجيا.

✓ عوائق متعلقة بغياب السياسات والتشريعات والقوانين الفعالة:

يعاني القطاع الصناعي في الجزائر منذ الاستقلال ولغاية اليوم، من غياب أي شكل من أشكال السياسات التنموية الصناعية الفعالة والواضحة المعالم، وإن وجدت فهي برامج وخطط غير واضحة الأهداف والرؤى وظيفية، مرتبطة بتطورات أوضاع الاقتصاد الوطني المرتبط أصلا بقطاع المحروقات، بالإضافة إلى غياب القوانين والتشريعات التي تنظم القطاع الصناعي وتغيرها في كل مرة، الأمر الذي انعكس سلبا على نظرة المستثمرين المحليين أو الأجانب على القطاع الصناعي بصفة خاصة أو الاقتصاد الوطني بصفة عامة، كما لا يمكن تجاهل العراقيل الادارية التي اخرت أو عطلت دراسة الكثير من الملفات الخاصة بامة المشاريع الجديدة في مجال الصناعة.

✓ عوائق متعلقة بالأعباء الجمركية وغير الجمركية:

اعتمدت الجزائر على سياسة تجارية حمائية، وقد ترتب على هذه السياسة ارتفاع الأعباء الجمركية وغير الجمركية مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الانتاج وانخفاض القدرة التنافسية للمنتج الجزائري محليا وعالميا.

5. الخاتمة:

حاولت الجزائر تبني استراتيجية صناعية جديدة، من خلال اصدار قوانين وتشريعات وتقديم دعم وتحفيزات ومزايا ضريبية محفزة للاستثمار في القطاع الصناعي، غير أن هذه الاستراتيجية والتي ترمي إلى ترقية الصادات خارج قطاع المحروقات، لم تكن في الواقع سوى حلولاً ترفيعية ظرفية لمشاكل هيكلية تمر بها البلاد، ولم تحقق الأهداف المرجوة منها مما يستوجب إعادة النظر في العوائق والأسباب التي حالت دون النهوض بالقطاع الصناعي الجزائري وتطويره.

1.5. النتائج المتوصل إليها:

- ✓ يساهم قطاع الصناعة في تنوع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات في البلدان النامية، وبالتالي زيادة نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات ويقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية، لأن الاعتماد على تصديرها فقط يعرض الدول النامية لحدوث التقلبات الاقتصادية فيها بسبب تقلب الطلب الخارجي على المواد الأولية؛
- ✓ يساهم نمو قطاع الصناعة في علاج مشكلات البطالة حيث أن الصناعة تساعد على توفير فرص للعمالة؛
- ✓ يساهم قطاع الصناعة في توفير موارد النقد الأجنبي وعلاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية وذلك من خلال تصنيع سلع محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير للخارج؛
- ✓ تمثل الاستراتيجية الصناعية الجديدة، الإطار النظري للسياسة الصناعية الجديدة التي انتهجتها الجزائر بداية من 2007، وهذه الاستراتيجية تكون بمثابة دافع نحو إعادة انبعاث للنسيج الصناعي؛
- ✓ رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة من خلال اصدار القوانين والتشريعات لتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي بالإضافة إلى تقديم الامتيازات والإعفاءات الضريبية والجمركية إلا أن النتائج لم تكن في مستوى المأمول؛
- ✓ سعت الحكومة الجزائرية لتطوير مناخ الاستثمار، واعتماد قانون استثمار يقدم مزايا للمستثمرين، إلا أن ذلك لم يغير من الواقع شيئاً بسبب كثرة العقبات والعراقيل الإدارية؛

2.5. التوصيات:

- ✓ ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري وتأهيله لأنه أساس النجاح في كل سياسة صناعية أو غيرها باعتبار التدريب والتأهيل يسمحان بالتكيف مع التكنولوجيات الحديثة وعصرنة الصناعات؛
- ✓ تشجيع سياسة ترقية الاستثمار، إذ يعتبر الاستثمار المحلي والأجنبي أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح سياسة الإنعاش الصناعي والتنمية في الأمد الطويل؛
- ✓ اقتراح برنامج إعادة الهيكلة الصناعية مركزة على ترقية بعض الفروع الصناعية التي تساهم في ترميم الموارد الثانوية من خلال عمليات التحول الصناعي وتلك التي تساهم في دمج النشاطات الموجودة في المراحل الأخيرة للتحول الصناعي وترقية فروع جديدة.
- ✓ إعطاء أولوية لاستخدام التكنولوجيا الصناعية المتطورة، وأساليب الإنتاج الحديثة التي تضمن تقليل تكلفة الإنتاج وزيادة الجودة؛
- ✓ العمل على اندماج الصناعة الجزائرية في السوق العالمية، وهذا بتثمين المزايا التنافسية والعمل على التنمية التدريجية للنشاطات الصناعية الموجهة للتصدير، والتي بإمكانها تنويع الموارد المتراكمة للاقتصاد الوطني.

6. قائمة المراجع:

1. أحمد الكواز. (2010). السياسات الصناعية. سلسلة جسر التنمية (العدد: 03).
2. أحمد الكواز. (2010). السياسات الصناعية، سلسلة جسر التنمية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
3. الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 139-18. (23 مايو، 2018). مرسوم تنفيذي رقم 139-18 مؤرخ في 21 مايو سنة 2018، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 02-18 المؤرخ في 7 يناير سنة 2018 و المتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الإستيراد، لحكومة تلغي نظام الرخص. (العدد: 29). الجزائر.
4. الجريدة الرسمية. (23 ماي، 2018). مرسوم تنفيذي رقم رقم 02-18 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 7 يناير سنة 2018، يتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الإستيراد. 29. الجزائر.
5. الجريدة الرسمية. (23 ماي، 2018). مرسوم تنفيذي رقم رقم 02-18 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 7 يناير سنة 2018، يتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الإستيراد. 29. الجزائر.
6. الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم رقم 306-15. (09 ديسمبر، 2015). مرسوم تنفيذي رقم رقم 15-306 مؤرخ في 24 صفر عام 1437 الموافق 6 ديسمبر سنة 2015 يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الإستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع. 66. الجزائر.
7. الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم رقم 306-15. (09 ديسمبر، 2015). مرسوم تنفيذي رقم رقم 15-306 مؤرخ في 24 صفر عام 1437 الموافق 6 ديسمبر سنة 2015 يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الإستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع. (العدد: 66). الجزائر.
8. الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم رقم 202-17. (29 يونيو، 2017). مرسوم تنفيذي رقم رقم 17-202 مؤرخ في 22 يونيو سنة 2017، يعدل و يتم المرسوم التنفيذي رقم رقم 306-15 المؤرخ في 6 ديسمبر سنة 2015 الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الإستيراد أو التصدير للمنتوجات و البضائع. (العدد: 38). الجزائر.
9. الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم رقم 245-17. (27 أغسطس، 2017). مؤرخ في 22 غشت سنة 2017، يتضمن إلغاء المرسوم التنفيذي رقم رقم 202-17 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2017 الذي يعدل و يتم المرسوم التنفيذي رقم رقم 306-15 المؤرخ في 6 ديسمبر سنة 2015 الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الإستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع. (العدد: 50). الجزائر.
10. الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم رقم 02-18. (07 جانفي، 2018). مرسوم تنفيذي رقم رقم 02-18 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 7 يناير سنة 2018، يتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الإستيراد. (العدد: 01). الجزائر.
11. الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم رقم 02-18. (07 جانفي، 2018). مرسوم تنفيذي رقم رقم 02-18 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 7 يناير سنة 2018، يتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الإستيراد. 01. الجزائر.
12. الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم رقم 139-18. (23 ماي، 2018). مرسوم تنفيذي رقم رقم 139-18 مؤرخ في 21 مايو سنة 2018، يعدل و يتم المرسوم التنفيذي رقم رقم 02-18 المؤرخ في 7 يناير سنة 2018 و المتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الإستيراد. 29. الجزائر.
13. الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم رقم 12-19. (27 جانفي، 2019). مرسوم تنفيذي رقم رقم 19-12 المؤرخ في 24 جانفي 2019، يعدل المرسوم التنفيذي رقم رقم 02-18 المؤرخ في 7 يناير 2018 والمتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد. 06. الجزائر.
14. الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم رقم 12-19. (27 جانفي، 2019). مرسوم تنفيذي رقم رقم 19-12 المؤرخ في 24 جانفي 2019، يعدل المرسوم التنفيذي رقم رقم 02-18 المؤرخ في 7 يناير 2018 والمتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد. (06). الجزائر.
15. براي الهادي، خليل عبد القادر. (06-07 نوفمبر، 2018). الاستراتيجية الصناعية الجديدة سنة 2007 كمدخل لترقية القطاع الصناعي الجزائري. ملتقى دولي حول: استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي.
16. رضا عبد السلام. (2007). العلاقات الاقتصادية الدولية، بين النظرية والتطبيق. مصر: المكتبة العربية للنشر والتوزيع.
17. زينب حسين عوض الله. (2005). الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
18. ساعو باية. (2017). القطاع الصناعي الجزائري - المشاكل والحلول. مجلة المعارف ، 22.
19. عادل احمد حشيش. (1978). محاضرات في التنمية الاقتصادية. بيروت: مكتبة مكاوي.
20. عادل احمد حشيش، ومجدي محمود شهاب. (2003). أساسيات الاقتصاد الدولي. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
21. عبد الباسط وفا. (2000). سياسة التجارة الخارجية. القاهرة: دار النهضة العربية.

22. عبد القادر السيد متولي . (2011). الاقتصاد الدولي: النظرية و السياسات (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع.
23. عبد المطلب عبد الحميد. (2003). السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة: دار النشر: مجموعة النيل العربية.
24. كما عايشي. (2009). دور نظرية الإوز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحويل إلى الهيكل التصديري. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، 6 ، 238-212.
25. مجموعة البنك الدولي. (أفريل، 2019). تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، الجزائر: الآفاق الاقتصادية.
26. محمد دياب. (2010). التجارة الدولية في عصر العولمة (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت: دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق.
27. مدحت القريشي. (2005). الاقتصاد الصناعي (الإصدار الطبعة الثانية). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
28. مديحة بن زكري بن علو. (2019). دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائر- التجارة الخارجية من التقييد إلى التحرير. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، المجلد: 04 (العدد: 03).
29. مروة علاوي، و ناجي خرص الجبوري. (2016). الخيارات التجارية النفطية للعراق ما بعد عام 2003. مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية ، المجلد: 18 (العدد: 2).
30. يوسف مسعداوي. (2010). دراسات في التجارة الدولية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
31. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 03 22، 2021، من الوكالة الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات (ALGEX):
32. http://www.algex.dz/index.php/export_ http://www.algex.dz/index.php/export_algex/item/709-fspe dfgf).fgf.(gdf.fdg: dfg
33. Ministre de l'Industrie et des Mine. (2018). Revue Algérie Industrie . 02